تموز 2026 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 14
July 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 14
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

# بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق المعاصر بعد 2003 في سياق التعددية المجتمعية والتحولات السياسية

م.دهبه أحمد جميل
مدرس دكتور جامعه ميسان/كلية التربيه الاساسيه/ قسم التاريخ
hibah3348@gmail.com

**الملخص:**
يهدف البحث إلى دراسة إشكالية بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق المعاصر بعد عام 2003من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المتعددة، والكشف عن الكيفية التي أسهمت بها التحولات السياسية المتعاقبة في تشكيل مسارات بناء الدولة وصياغة الهوية الوطنية، اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، كما يستفيد البحث من المنهج الوصفي التحليلي في تفسير طبيعة التعددية المجتمعية وأثرها في عملية بناء الدولة، وتوصل البحث أن مسار بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 ارتبط بتعقيدات التعددية المجتمعية، حيث تحولت هذه التعددية من عنصر إثراء اجتماعي إلى مصدر إشكال سياسي في ظل ضعف إدارة التنوع وغياب مشروع وطني جامع، وأن التحولات السياسية التي أعقبت 2003 لم تنجح في ترسيخ دولة المواطنة، إذ تم الانتقال إلى نظام سياسي تعددي شكلي، لكنه قائم عملياً على منطق المحاصصة، ما أضعف مؤسسات الدولة وأثر على كفاءتها واستقرارها، وأوصي البحث بضرورة تعزيز العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع من خلال دعم المجتمع المدني، بما يسهم في خلق بيئة رقابية ومشاركة فاعلة في صنع القرار .

**الكلمات المفتاحية:** بناء الدولة، التكوين الوطني، العراق بعد 2003، التعددية المجتمعية، التحولات السياسية، الهوية الوطنية، المحاصصة السياسية، الدولة والمجتمع.

# State-building and National Formation in Contemporary Iraq after 2003 in the Context of Social Pluralism and Political Transformations

Assistant Professor Dr. Hiba Ahmed Jameel Jassim
University of Misan, College of Basic Education
Department of History
hibah3348@gmail.com

**Abstract:**
This research aims to examine the issue of state-building and national formation in contemporary Iraq after 2003 by analyzing the interactive relationship between state institutions and the various social components, and by exploring how successive political transformations have contributed to shaping state-building trajectories and the formation of national identity. The study adopts the historical-analytical approach, and also benefits from the descriptive-analytical approach in interpreting the nature of social pluralism and its impact on the state-building process. The research concludes that the process of state-building in Iraq after 2003 has been closely linked to the complexities of social pluralism, where diversity has shifted from being a source of social enrichment to a political problem due to weak management of diversity and the absence of a unified national project. It also finds that the political transformations after 2003 have failed to consolidate a citizenship-based state, as the political system has shifted into a formally pluralistic one but practically governed by the logic of power-sharing (quota system), which has

weakened state institutions and affected their efficiency and stability. The study recommends strengthening the interactive relationship between the state and society by supporting civil society, in order to create a more effective environment for oversight and participation in decision-making.

**Keywords:**State-building, national formation, Iraq after 2003, social pluralism, political transformations, national identity, political quota system, state and society.

**المقدمة**

تعد قضية بناء الدولة والتكوين الوطني من أبرز القضايا التي شغلت الفكر السياسي والتاريخي المعاصر، لما تمثله من ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التماسك المجتمعي وترسيخ الهوية الوطنية. وقد نجحت العديد من الدول الغربية في إنجاز مشروع الدولة الوطنية عبر مسارات تاريخية طويلة أفضت إلى توافق نسبي بين مؤسسات الدولة والبنية المجتمعية، في حين واجهت دول أخرى، ولا سيما في منطقة غرب آسيا، تحديات بنيوية وسياسية أعاقت اكتمال هذا المشروع وأسهمت في استمرار مظاهر الهشاشة السياسية والانقسام المجتمعي، ويعد العراق نموذجاً بارزاً لهذه الإشكالية، إذ ارتبط تشكل الدولة العراقية الحديثة بالتحولات السياسية التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد نشأت الدولة العراقية في ظل ظروف داخلية وخارجية معقدة، تداخلت فيها اعتبارات الجغرافيا السياسية مع واقع التعددية القومية والدينية والمذهبية، الأمر الذي جعل عملية بناء الدولة والتكوين الوطني تواجه تحديات مستمرة منذ نشأتها. (فراتي وزركر، 2022، ص 1-2) والواقع أن إشكالية بناء الدولة والتكوين الوطني رافقت التجربة العراقية منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1921، إذ تنبّه الملك فيصل الأول في خطاباته ومذكراته المبكرة إلى التحديات المرتبطة بالتنوع المجتمعي وضعف الشعور بالمواطنة الجامعة، وعدّها من أبرز العقبات أمام ترسيخ الدولة الوطنية (الزبيدي، 2022، ص 139). وقد اكتسبت هذه التحديات أبعاداً أكثر تعقيداً بعد عام 2003 نتيجة التحولات السياسية والأمنية التي شهدها العراق، وما ترتب عليها من تداعيات ما تزال تلقي بآثارها على واقع الدولة والمجتمع حتى الوقت الحاضر، ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة إشكالية بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق في سياق التعددية المجتمعية والتحولات السياسية، من خلال تحليل العوامل التاريخية والسياسية التي أسهمت في تشكيل هذه الإشكالية، وبيان أثرها في مسار بناء الدولة الوطنية وقدرتها على تحقيق الاندماج المجتمعي والاستقرار السياسي.

**إشكالية البحث.**

أفرزت التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام 2003 واقعاً جديداً على مستوى الدولة والمجتمع، إذ لم تقتصر آثارها على إعادة بناء المؤسسات السياسية وإعادة توزيع السلطة، بل امتدت لتشمل طبيعة العلاقات المجتمعية وأنماط الانتماء والولاء داخل المجتمع العراقي. وقد كشفت هذه التحولات عن جملة من التحديات البنيوية المرتبطة بعملية بناء الدولة والتكوين الوطني، في ظل مجتمع يتسم بالتعددية القومية والدينية والمذهبية، الأمر الذي جعل قضية الهوية الوطنية والاندماج المجتمعي من القضايا المحورية في التجربة العراقية المعاصرة، كما أسهمت الظروف السياسية والأمنية التي رافقت مرحلة ما بعد عام 2003 في تعميق بعض الانقسامات المجتمعية وإبراز أدوار الفاعلين ما دون الدولة، بالتوازي مع تراجع تأثير بعض المؤسسات الثقافية والمدنية القادرة على تعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية الجامعة. حافظ، 2023، ص 28)، وقد انعكس ذلك على مسار بناء الدولة وعلى طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية ومكونات المجتمع المختلفة، بما أفرز تحديات متجددة أمام مشروع التكوين الوطني. وفي ضوء ذلك تتمثل مشكلة البحث في دراسة طبيعة العلاقة بين بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق، والكشف عن أثر التعددية المجتمعية

والتحولات السياسية في مسار هذه العلاقة، ومدى قدرة الدولة على إدارة التنوع المجتمعي وتعزيز الاندماج الوطني بما يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي.

**ويسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

١. ما طبيعة العلاقة بين بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق في ظل التعددية المجتمعية؟
٢. كيف أثرت التعددية المجتمعية والتحولات السياسية في مسار بناء الدولة الوطنية والاندماج الوطني؟
٣. إلى أي مدى نجحت الدولة العراقية في إدارة التنوع المجتمعي وترسيخ مبدأ المواطنة والهوية الوطنية الجامعة؟

**هدف البحث.**

يهدف البحث إلى دراسة إشكالية بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق المعاصر بعد عام 2003من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المتعددة، والكشف عن الكيفية التي أسهمت بها التحولات السياسية المتعاقبة في تشكيل مسارات بناء الدولة وصياغة الهوية الوطنية، كما يسعى البحث إلى استجلاء أثر التعددية المجتمعية في عملية التكوين الوطني ومدى قدرة الدولة على استيعاب هذا التنوع ضمن إطار وطني جامع.

**أهمية البحث:**

يمثل بناء الدولة والتكوين الوطني أهم القضايا المحورية في التجربة العراقية المعاصرة، لارتباطها بطبيعة العلاقة بين الدولة ومكونات المجتمع المتعددة، وقد شكلت التعددية القومية والدينية والمذهبية إحدى السمات الرئيسة للمجتمع العراقي، الأمر الذي جعل مسألة تحقيق الاندماج الوطني وتعزيز الهوية الجامعة من أبرز التحديات التي واجهت الدولة في مختلف مراحل تطورها. ومع التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام 2003 برزت الحاجة إلى إعادة بناء أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة المواطنة والمشاركة السياسية، بما يضمن استيعاب التنوع المجتمعي ضمن إطار وطني موحد، ويسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وترسيخ مؤسسات الدولة الحديثة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية البحث من كونه يتناول إحدى القضايا المركزية في التاريخ السياسي العراقي المعاصر، والمتمثلة في العلاقة بين بناء الدولة والتكوين الوطني في ظل التعددية المجتمعية والتحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام 2003، كما يستمد أهميته من سعيه إلى تحليل التحديات التي واجهت مشروع بناء الدولة الوطنية، والكشف عن أثر التنوع المجتمعي في تشكيل مسارات الاندماج الوطني والاستقرار السياسي، فضلاً عن ذلك، يسهم البحث في تقديم قراءة تاريخية تحليلية لطبيعة التفاعل بين الدولة ومختلف المكونات المجتمعية، بما يساعد على فهم العوامل المؤثرة في بناء الهوية الوطنية وترسيخ قيم المواطنة

**فرضية البحث.**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التعددية المجتمعية في العراق لم تكن بحد ذاتها عائقا أمام بناء الدولة والتكوين الوطني، وإنما أسهمت طبيعة التحولات السياسية وآليات إدارة التنوع المجتمعي في التأثير على مسار بناء الدولة الوطنية وتعزيز الاندماج الوطني، كما أن نجاح مشروع بناء الدولة يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التنوع المجتمعي ضمن إطار المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، في حين يؤدي توظيف الانتماءات الفرعية في المجال السياسي إلى إضعاف التماسك الوطني وإعاقة عملية التكوين الوطني والاستقرار السياسي.

**المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء الدولة والتكوين الوطني في العراق بعد عام 2003.**

إعادة بناء الدولة الوطنية في العراق من القضايا التي ارتبطت بالتحولات التاريخية الكبرى التي شهدها البلد، ولا سيما بعد عام 2003، حيث دخل العراق مرحلة انتقالية أعادت تشكيل بنيته السياسية والدستورية والمؤسساتية، وقد تمثلت أبرز ملامح هذه المرحلة في الانتقال إلى نظام سياسي تعددي، وصياغة دستور جديد، وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة على أسس جديدة، غير أن هذا المسار التاريخي لم يكن مستقراً، إذ واجه جملة من الإشكاليات البنيوية التي انعكست على أداء مؤسسات الدولة وتوازنها الداخلي، وفي مقدمتها ضعف

الفاعلية المؤسسية، واضطراب العلاقة بين السلطات، وتنامي تأثير التوافقات السياسية في إدارة النظام السياسي، وقد أسهمت هذه العوامل في رسم ملامح مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العراقية اتسمت بتداخل مسارات البناء السياسي مع تحديات الاستقرار وإعادة التأسيس. (مري، 2025، ص 1556)

**المطلب الأول: بناء الدولة الوطنية في السياق المعاصر**

مفهوم بناء الدولة الوطنية من المفاهيم التي شهدت تطوراً ملحوظاً في الفكر السياسي المعاصر، إذ ارتبط في بداياته بسياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع موجة تحرر الدول من الاستعمار، حيث كان يُنظر إلى بناء الدولة بوصفه عملية تهدف إلى إنشاء مؤسسات سياسية مستقرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترسيخ الاستقلال السياسي، وتعزيز الأمن الداخلي، وصياغة هياكل دستورية وتنظيمية تدعم مسارات التنمية، ومع التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، اتسع استخدام مفهوم بناء الدولة ليشمل حالات (الدول الفاشلة) أو الضعيفة، التي أصبحت تمثل تهديداً للاستقرار والأمن الدوليين، وقد ارتبط هذا التطور بتزايد الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، إلى جانب برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يضمن قدرتها على أداء وظائفها الأساسية. (سلامة، 2021، ص 3) ومن هذا المنظور، يفهم بناء الدولة الوطنية في السياق المعاصر بوصفه عملية إعادة تنظيم جذرية للبنية المؤسسية للدولة وأنظمتها السياسية والاقتصادية بما يضمن استعادة فاعليتها واستقرارها.

**أولاً: مفهوم بناء الدولة.**

يعرف بناء الدولة بأنه عملية تهدف إلى تعزيز القوة النسبية للدولة وتوسيع قدرتها التنظيمية في مواجهة المجتمع، من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات الوطنية أو الدولية التي تسعى إلى تأسيس الدولة وإصلاح مؤسساتها. (مري، 2025، ص 1959)كما يرتبط مفهوم بناء الدولة بإعادة تشكيل الشرعية السياسية من خلال إنشاء أو تطوير مؤسسات الدولة بما يضمن قدرتها على ممارسة وظائفها بصورة فعّالة، ويحقق التوازن بين سلطة الدولة واحتياجات المجتمع، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي والمؤسسي. كما أن بنية الدولة اليوم باتت تمثل كيان الوحدة السياسية والمجتمعية كونها المنطلق الحقيقي لمخرجات إدارة الحكم والمسؤوليات المرتبطة بها بشكل يتوافق والقرارات التي تروم تلبية حاجات الناس جميعا كأفراد طالما عدها ماكس فيبر مطالب شرعية وناجعة لتأطير إدارة الحكم نفسه .( مجيد والكناني، 2022، ص4) ولذلك تندرج عملية بناء الدولة في السياق العراقي ضمن إطار إعادة تشكيل مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد الصراع، إذ يشير فوكوياما (2007) إلى أن بناء الدولة يتمثل في إيجاد مؤسسات حكومية جديدة إلى جانب تقوية المؤسسات القائمة، بما يضمن رفع قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية. ويُميز فوكوياما بين نوعين من هذا البناء؛ أولهما إعادة البناء التي تعني استعادة الدول أو المجتمعات التي تعرضت للصراع إلى مستوى من الاستقرار يشبه ما كانت عليه قبل الانهيار، وثانيهما التنمية التي ترتكز على إنشاء مؤسسات جديدة وتعزيز نمو اقتصادي مستدام. (علي وكاطع وآخرون، 2020، ص 68)

**ثانياً: خصائص بناء الدولة.**

تتسم عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص الأساسية، فهي عملية ديناميكية مستمرة وليست مرحلة زمنية ثابتة، إذ تقوم على التطور التدريجي في هياكل ووظائف المؤسسات السياسية والإدارية، وتتمثل هذه الخصائص في التالي: (مشاقبة، 2010، ص47) و (جيلالي، 2016، ص 4)

١. العملية: وهي عملية تطورية مستمرة وليست مرحلة زمنية ثابتة، إذ تعكس تغيرات في بنية ووظائف المؤسسات السياسية وما يرتبط بها من أنماط التفاعل السياسي.
٢. الديناميكية: وتقوم على قابلية النظام السياسي للتكيف المستمر مع المتغيرات الداخلية والخارجية وإعادة تنظيم بنيته بما يحقق فاعليته.
٣. النسبية: ذ تختلف مضامين عملية بناء الدولة وأشكالها باختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تتم فيها.

٤. الحياد: وتعني أن عملية بناء الدولة ليست نمطاً واحداً أو نموذجاً معيارياً ثابتاً، بل تتحدد نتائجها وفق الظروف التاريخية والسياق السياسي والاجتماعي لكل دولة.
٥. العالمية : أي أن عملية بناء الدولة تُعد ظاهرة عامة تشمل مختلف المجتمعات والنظم السياسية، مع اختلاف مستويات التطبيق ودرجات التطور من دولة إلى أخرى.

**ثالثاً: الدولة الوطنية.**

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم بناء الدولة لا يمكن فصله عن مفهوم الدولة الوطنية، إذ تمثل عملية بناء الدولة الإطار الإجرائي الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تشكّل الدولة الوطنية بوصفها كياناً سياسياً يعبر عن وحدة المجتمع ضمن حدود جغرافية محددة، (ساحل، 2014، ص7)ويستند إلى مؤسسات شرعية قادرة على ممارسة وظائفها الأساسية، فالدولة الوطنية لا تُفهم فقط باعتبارها بنية مؤسساتية، بل بوصفها أيضاً حالة من التماسك السياسي والاجتماعي تقوم على ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، وتعزيز مبدأ المواطنة، وتحقيق الاندماج بين مكونات المجتمع المختلفة في إطار سياسي واحد.

يرتبط مفهوم الدولة الوطنية بالمفهوم الكلاسيكي للدولة الحديثة، إذ يُنظر إليه بوصفه امتداداً وتطوراً طبيعياً له، بل وإحدى أبرز نتائجه في سياق تشكّل الدولة في الغرب مع بدايات العصر الحديث. فقد ارتبط مفهوم (الأمة) تاريخياً بتطور دلالي متدرج، إذ كان يشير في بداياته إلى معاني الأصل والمكان واللغة والثقافة، ثم اتسع لاحقاً ليشمل روابط المصالح والانتماء الاجتماعي، قبل أن يكتسب بعداً سياسياً واضحاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث أصبح يدل على جماعة بشرية تعيش ضمن إقليم محدد وتخضع لسلطة سياسية واحدة. ( حيدر، 2018،ص 135- 136)، ومع تطور الفكر السياسي الحديث، خاصة منذ الثورة الفرنسية، ارتبط مفهوم الدولة الوطنية بفكرة السيادة الشعبية وسيادة الأمة، بحيث أصبحت الدولة تعبيراً عن الإرادة العامة داخل حدود جغرافية معينة، وهو ما أسس لمفهوم الدولة ـ الأمة باعتبارها وحدة سياسية تقوم على الدمج بين الإطار الترابي والسيادة السياسية. وبذلك أصبح مفهوم الدولة الوطنية يعكس تحوّلاً في بنية السلطة، من سيادة فردية أو ملكية إلى سيادة جماعية تمارس باسم الشعب داخل إطار الدولة الحديثة.

أضحت الدولة الوطنية نموذجاً يجسد التجريد السياسي والقانوني لمفهوم الشعب، وهو تطور تاريخي لم تعرفه المجتمعات الإنسانية على هذا النحو إلا مع نهاية النظام الإقطاعي وبداية العصور الحديثة، حيث برز مفهوم الدولة الحديثة بما أتاحه من إعادة تنظيم للعلاقة بين السلطة والمجتمع على أسس مؤسساتية وقانونية جديدة، ومع تطور هذا النموذج في السياق الغربي، انتقل مفهوم الدولة الوطنية الحديثة إلى العديد من الأقطار خارج أوروبا، خاصة بعد موجات الاستقلال في القرن العشرين، حيث تبنّت عدد من الدول هذا النموذج بوصفه إطاراً لبناء الدولة وتنظيم العلاقة بين مكوناتها، وذلك في إطار محاكاة التجربة الغربية في بناء الدولة الوطنية الحديثة وتطبيقاتها المؤسسية. (ساحل، 2014، ص7)

وبناء على ذلك فأن عملية بناء الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التكوين الوطني، إذ تمثل الأولى الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تُدار من خلاله شؤون المجتمع، بينما تمثل الثانية العملية التاريخية والاجتماعية التي تسهم في تكوين هوية وطنية مشتركة بين أفراد المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الفرعية، ومن ثم فإن نجاح بناء الدولة لا يقتصر على إنشاء المؤسسات السياسية والإدارية فحسب، بل يتطلب أيضاً تعزيز مقومات الاندماج الوطني وترسيخ الشعور بالانتماء إلى وطن واحد، ومن هذا المنطلق أصبحت عملية بناء الدولة والتكوين الوطني عمليتين متلازمتين، تتكاملان في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

**المطلب الثاني: التعددية المجتمعية وأبعادها السياسية والاجتماعية.**

أفرز التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 واقعاً جديداً اتسم بظهور التعددية الحزبية بوصفها إحدى أبرز سمات النظام السياسي الجديد، بعد عقود من هيمنة النظام الأحادي. وقد أتاحت هذه التعددية المجال أمام القوى السياسية والاجتماعية للتعبير عن توجهاتها والمشاركة في الحياة العامة، من خلال التنافس السياسي والانتخابي. وأصبحت الأحزاب السياسية إحدى الأدوات الرئيسة لتمثيل المصالح المجتمعية والمشاركة في

إدارة الشأن العام، الأمر الذي جعل التعددية الحزبية أحد المؤشرات الأساسية على مسار التحول الديمقراطي وتطور النظام السياسي في العراق. ( عبد الحسين، 2025، ص 587)

**أولاً: مفهوم التعددية**

يعد مفهوم التعددية من المفاهيم المركبة التي تشير إلى وجود تنوع واختلاف داخل المجتمع على المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية والقومية. وتختلف طبيعة التعددية من مجتمع إلى آخر تبعاً لخصوصية بنيته الاجتماعية ومستوى التفاعل بين مكوناته، إذ قد تقتصر في بعض المجتمعات على التنوع الثقافي والاجتماعي، بينما تمتد في مجتمعات أخرى لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية. (سمين ورسول، 2021، ص 54) أما التعددية المجتمعية فتشير إلى وجود جماعات متعددة داخل المجتمع الواحد تختلف فيما بينها من حيث الانتماءات القومية أو الدينية أو المذهبية أو اللغوية أو الثقافية، مع احتفاظ كل جماعة بقدر من الخصوصية والتميّز. تعد التعددية الحزبية إحدى الركائز الأساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي، إذ تسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية وتمثيل مختلف الاتجاهات والقوى المجتمعية ضمن إطار قانوني منظم. ويتطلب نجاح هذه التعددية وجود تشريعات ومؤسسات قادرة على تنظيم العمل الحزبي وضمان التنافس السياسي السلمي، بما يعزز الاستقرار السياسي واستمرارية العملية الديمقراطية. وفي الحالة العراقية بعد عام 2003، ارتبط بناء النظام السياسي الجديد بظهور التعددية الحزبية بوصفها أحد الأسس الرئيسة لإعادة تشكيل الحياة السياسية وتطوير مؤسسات الدولة.(صالح، 2022، ص 55) ويعد المجتمع العراقي من المجتمعات التي اتسمت بالتعددية المجتمعية بحكم تنوع مكوناته القومية والدينية والمذهبية، الأمر الذي جعل إدارة هذا التنوع إحدى القضايا الرئيسة المرتبطة بعملية بناء الدولة والتكوين الوطني.

**ثانياً: التعددية السياسية ودورها في إعادة بناء الدولة العراقية**

تعد الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية للحياة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تمثل أداة لتنظيم المشاركة السياسية والتعبير عن المصالح والاتجاهات المختلفة داخل المجتمع. وتقوم التعددية السياسية على إتاحة المجال أمام القوى السياسية المتنوعة للتنافس السلمي في إطار دستوري وقانوني يكفل حرية التنظيم والتعبير والمشاركة في إدارة الشأن العام، وتسهم التعددية الحزبية في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال إتاحة الفرصة لمختلف القوى الاجتماعية للمشاركة في العملية السياسية، بما يحد من احتكار السلطة ويعزز مبدأ التداول السلمي لها. كما ترتبط التعددية السياسية بوجود مؤسسات دستورية وقانونية قادرة على تنظيم المنافسة السياسية وضمان حقوق الأحزاب والقوى المختلفة في التعبير عن برامجها وأفكارها، الأمر الذي يجعلها إحدى الدعائم الأساسية لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة.( عبد الحسين، 2025، ص 592) وفي العراق، برزت التعددية الحزبية بعد عام 2003 بوصفها إحدى السمات الرئيسة للنظام السياسي الجديد، حيث شهدت الساحة السياسية ظهور عدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية التي سعت إلى تمثيل مختلف المكونات والاتجاهات المجتمعية، وهو ما جعل التعددية السياسية أحد العناصر المؤثرة في مسار بناء الدولة وإعادة تشكيل الحياة السياسية.

ولذلك تمثل التعددية السياسية تمثل أحد المظاهر الرئيسة للديمقراطية، إذ تتيح للقوى السياسية المختلفة المشاركة في إدارة الشأن العام والوصول إلى السلطة عبر الوسائل السلمية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي. (العبادي، 2015، ص 35- 36)، والعراق من المجتمعات المتعددة ثقافياً وقومياً ودينياً، إذ يضم مكونات متنوعة من العرب والكرد والتركمان والشبك وغيرهم، فضلاً عن تعدد الانتماءات الدينية والمذهبية. وقد شكّل هذا التنوع إحدى السمات التاريخية للمجتمع العراقي، ومصدراً من مصادر غناه الحضاري والثقافي. غير أن إدارة هذا التنوع مثلت في الوقت ذاته أحد التحديات الرئيسة التي واجهت الدولة العراقية، ولا سيما في ظل التحولات السياسية التي أعقبت عام 2003، وقد أسهمت الأوضاع السياسية والأمنية التي رافقت مرحلة ما بعد 2003 في تعميق بعض الانقسامات المجتمعية، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات بين مكونات المجتمع، وأثر في فرص تعزيز الاندماج الوطني والتعايش المجتمعي.

**ثالثاً: العلاقة بين الدولة العراقية والمجتمع.**

تقوم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على مبدأ التوازن والتكامل، حيث يفترض أن تمثل الدولة الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لحركة المجتمع، في حين يعد المجتمع المدني أحد المكونات الأساسية التي تسهم في تفعيل المشاركة المجتمعية وتعزيز الاستقرار السياسي. ومن ثمّ، فإن الدولة لا تُفهم بوصفها أداة هيمنة أو سيطرة، بل باعتبارها إطاراً عاماً يضمن إدارة التنوع الاجتماعي والسياسي ضمن قواعد قانونية واضحة، وفي هذا السياق، لا تبنى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أساس الصراع أو الإقصاء، وإنما على أساس توزيع الأدوار والتكامل الوظيفي، بحيث يسهم كل طرف في دعم الآخر. فالمجتمع المدني يعبر عن قوى المجتمع المختلفة ويشارك في تنظيمها وتمثيل مصالحها، بينما تضطلع الدولة بمسؤولية تنظيم هذا التفاعل وضمان استمراريته ضمن إطار من القانون والمواطنة، بما يعزز مسار الاستقرار السياسي ويحد من مظاهر الاحتكار السياسي أو التهميش. ( الزهيري، 2021، ص 779)

وقد أسهمت عوامل تاريخية وسياسية متعددة في إضفاء قدر من التباعد بين الدولة والمجتمع خلال مراحل مختلفة من تاريخ العراق الحديث، حيث اتسمت عملية بناء الدولة بدرجات متفاوتة من المركزية السياسية، في مقابل استمرار تأثير البنى الاجتماعية التقليدية والانتماءات الفرعية، ومن ثمّ أصبحت إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى القضايا المحورية لفهم التحديات التي واجهت مشروع التكوين الوطني، وما ترتب عليها من أزمات سياسية واجتماعية امتدت آثارها إلى مرحلة ما بعد عام 2003. (سعد، 2026)

ولذلك تكشف التجربة العراقية المعاصرة أن أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع لا ترتبط بالتحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام 2003 فحسب، بل تمتد جذورها إلى عوامل تاريخية وبنيوية تراكمت عبر مراحل مختلفة من تطور الدولة العراقية، من أبرزها اختلال مسارات التكوين الوطني، وهيمنة الاقتصاد الريعي، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، واستمرار تأثير الولاءات الفرعية في المجالين السياسي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك، فإن نجاح عملية بناء الدولة يرتبط بقدرتها على ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل دور المؤسسات الدستورية والقانونية، بما يسهم في بناء علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، كما أن تجاوز تحديات التعددية المجتمعية والانقسامات الفرعية يظل مرهوناً بقدرة الدولة على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وترسيخ سيادة القانون، بما يحقق الاستقرار السياسي ويدعم مسار التكوين الوطني في العراق المعاصر.

**المبحث الثاني: إشكاليات بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق بعد عام 2003**

تظهر التجربة التاريخية للمجتمع العراقي أن مسار بناء الدولة والأمة واجه تحديات بنيوية ممتدة عبر مراحل تاريخية متعددة، تعود جذورها إلى فترات مبكرة من التاريخ الحديث، حيث تداخلت عوامل الحكم العثماني، وما تبعه من تنافس إقليمي وضغوط خارجية، مع ضعف البنية الإدارية والسياسية، الأمر الذي أسهم في ترسيخ أنماط من الانقسام الاجتماعي وتعدد الولاءات الفرعية، وفي المراحل اللاحقة، ولا سيما خلال العهد الملكي وما بعده، واجهت الدولة العراقية تحديات مرتبطة بطبيعة التكوين السياسي والاجتماعي، تمثلت في عدم الاستقرار السياسي، واستمرار تأثير البنى التقليدية، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل السلطة. وقد انعكس ذلك على تعثر استكمال مشروع بناء الدولة الحديثة، في ظل تصاعد التنافس على السلطة وتعدد مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي. (مجيد والكناني، 2022 ص6-8)

**المطلب الأول : تحديات التحول الديمقراطي وإشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003**

ومع التحولات التي شهدها العراق بعد عام 2003، برزت إشكاليات أكثر تعقيداً تتعلق بتعدد الهويات السياسية والمجتمعية وتداخلها، حيث تعمقت التعددية الحزبية على أسس قومية ومذهبية وإثنية، مما أسهم في تعزيز منطق (دولة المكونات) على حساب منطق الدولة الوطنية الجامعة. وقد أدى ذلك إلى بروز تباين واضح في الخطابات السياسية وتعدد مرجعيات الانتماء، الأمر الذي انعكس على ضعف ترسيخ الهوية الوطنية وتراجع الشعور بالمواطنة الجامعة، وفي ضوء ذلك، أصبحت إشكالية الهوية الوطنية تمثل أحد أبرز التحديات أمام مشروع بناء الدولة والأمة، إذ يرتبط نجاح هذا المشروع بمدى القدرة على دمج الهويات الفرعية ضمن إطار

وطني جامع، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة والمؤسسات، بما يضمن استقرار النظام السياسي وتعزيز تماسكه.

يتطلب ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 العمل على بناء منظومة دستورية وسياسية راسخة ومتوازنة، بما يضمن توسيع آفاق المشاركة الشعبية ضمن إطار ديمقراطي نيابي مستقر، ويواكب في الوقت ذاته تطوير مستويات الوعي السياسي التشاركي الفاعل. كما يبرز في هذا السياق أهمية تعزيز مبدأ المواطنة بوصفه أساساً لبناء الدولة، بدلاً من تعزيز الهويات الفرعية ذات المرجعيات الفكرية والسياسية المتباينة، وفي إطار إدارة التعددية السياسية، يقتضي الأمر تبني مقاربة تقوم على احترام التنوع الثقافي والقومي وضمان حقوق الإنسان، مع رفض تحويل التعددية إلى مصدر للانقسام السياسي والمجتمعي. كما تتطلب العملية الديمقراطية ضمان حرية الاختيار السياسي وتداول البرامج السياسية ضمن بيئة تنافسية سليمة، بما يسهم في إنتاج نموذج ديمقراطي أكثر استقراراً واستمرارية. ( عبد الرضا، كاظم، 2024، ص162-163)

كما أظهرت التجربة السياسية في العراق أن عملية اتخاذ القرار لا تزال مرتبطة بدرجة كبيرة بالتوافقات بين الكتل السياسية، الأمر الذي يجعل من التوافق شرطاً أساسياً لتمرير القرارات وتشكيل الحكومات، مما أدى لتعقيد عملية إعادة تشكيل الخريطة السياسية بعد كل دورة انتخابية، في ظل تباين مرجعيات القوى السياسية وتعددها، كما أسهم سلوك القوى السياسية المتنافسة في زيادة حدة التوتر السياسي أحياناً، مما انعكس على مستوى الاستقرار العام وأدى إلى حالات من الركود أو الانسداد السياسي. وبذلك تبقى عملية الاستقرار السياسي مرهونة بمدى قدرة الفاعلين السياسيين على تحقيق التوافق، وتشكيل تحالفات وائتلافات قادرة على إدارة التنوع السياسي ضمن إطار مؤسسي مستقر. (عبد الرضا، كاظم، 2024، ص164)

**أولاً: العقبات التي تواجه بناء الدولة العراقية**

ولذلك يمكن تحديد العقبات التي تواجه بناء الدولة العراقية في التالي: ( فراتي وزركر وآخرون، 2021، ص 7-9)

1- ترشّح المجتمع وتعدد الانقسامات العرقية والدينية يتسم المجتمع العراقي بتعدد مكوناته القومية والدينية والمذهبية، الأمر الذي جعل الهويات الفرعية (العربية والكردية والتركمانية، إضافة إلى التنوع الديني والمذهبي) حاضرة بقوة في البنية الاجتماعية. وقد أدى ذلك في مراحل مختلفة إلى بروز الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما شكّل تحدياً مستمراً أمام عملية بناء الدولة والتكوين الوطني.

يتسم المجتمع العراقي بتعددية ثقافية وقومية ودينية عميقة الجذور، إلا أن هذه التعددية، وعلى الرغم من كونها مصدر غنى اجتماعي وحضاري، تحولت بعد عام 2003 في كثير من الحالات إلى مجال للتوتر والصراع، نتيجة ضعف إدارة التنوع المجتمعي وعدم توظيفه ضمن إطار وطني جامع. كما أسهمت التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام 2003 في بروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي انعكس سلباً على طبيعة التعايش بين مكونات المجتمع وأثر في مسار الاندماج الوطني. (والي وخضير، 2026، ص 880)

2- ضعف المنظومة الأمنية وسيادة القانون يرتبط هذا التحدي بطبيعة التحولات التي شهدها العراق، حيث واجهت الدولة صعوبات في فرض سيادتها الكاملة على كامل الإقليم والمجتمع، خصوصاً في ظل التغيرات السياسية بعد 2003. وقد انعكس ذلك في تراجع فاعلية المؤسسات الأمنية والقضائية في بعض الفترات، مما أثر على استقرار المجتمع وثقة المواطن بالدولة.

3- التحدي الثقافي يتميز المجتمع العراقي بتنوع ثقافي واسع وامتداد تاريخي غني، إلا أن هذا التنوع أصبح أكثر تعقيداً مع الانفتاح الإعلامي والعولمة بعد 2003. وقد أدى ذلك إلى تداخل المؤثرات الثقافية الخارجية مع البنية الثقافية المحلية، مما خلق حالة من التباين في القيم والاتجاهات داخل المجتمع.

4- التحدي الاقتصادي يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الموارد الريعية، وخاصة النفط، وهو ما جعل العلاقة بين الدولة والمجتمع مرتبطة بتوزيع الريع أكثر من ارتباطها بالإنتاج. وقد انعكس ذلك على ضعف التنوع الاقتصادي، وعلى محدودية فرص التنمية التي تدعم استقرار البنية الاجتماعية.

5- التحديات السياسية والأمنية شهد العراق بعد 2003 تحولات سياسية وأمنية عميقة، تمثلت في تعدد الفاعلين السياسيين وتزايد حدة التنافس بينهم، إلى جانب بروز أزمات أمنية متكررة. وقد أسهم ذلك في تعقيد مسار بناء الدولة، وأثر على قدرة النظام السياسي في دمج مكونات المجتمع ضمن إطار وطني مستقر.

**6-** الحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة من أبرز التحديات التي تواجه مشروع بناء الدولة والأمة في العراق، ولا سيما في ظل التحولات التي أعقبت عام 2003 والانتقال من النظام السياسي الشمولي إلى نظام سياسي تعددي. وقد ترتب على هذا التحول بروز إشكالية تتعلق بتسييس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، الأمر الذي أضعف منطق المواطنة بوصفه الأساس المفترض لبناء الدولة الحديثة، وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة المواطنة المتساوية، بما يضمن الحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين دون تمييز،ويفترض أن يسهم ذلك في بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي منظم، يقوم على المشاركة السياسية الفاعلة ضمن إطار قانوني ومؤسسي مستقر، بما يعزز استقرار الدولة ويحقق اندماجاً وطنياً أوسع. ( مجيد والكناني، 2022، ص9)

7- الاستبداد والتحول السياسي على مسار بناء الدولة في العراق: أسهم غياب المؤسسات الديمقراطية في العراق في إضعاف المشاركة السياسية وتهميش فئات واسعة من المجتمع، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث ساد نمط من الحكم القائم على القمع والاستبداد، مما حدّ من قدرة الدولة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية والسياسية. وقد أدى ذلك إلى إعاقة مسار بناء الدولة الحديثة وتعميق الفجوة بين السلطة والمجتمع، بما أسهم في ترسيخ أزمات بنيوية مستمرة في النظام السياسي.

ومع التحول الذي شهده العراق بعد عام 2003 وسقوط النظام السابق، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من الديمقراطية، غير أن هذا التحول لم ينجح بشكل كامل في تجاوز إرث الماضي، إذ واجهت عملية بناء الدولة تحديات معقدة تتعلق بضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القرار، وصعوبة ترسيخ نظام ديمقراطي مستقر قادر على تحقيق التوازن بين متطلبات الدولة ومطالب المجتمع. ( فراتي وزركر وآخرون، 2021، ص 3)

**8- إشكالات الديمقراطية التوافقية في العراق بعد 2003 والمحاصصة السياسية:** ترتكز الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 على مبدأ المشاركة بين المكونات السياسية والاجتماعية في إدارة السلطة، بوصفها صيغة تهدف إلى احتواء التعدد العميق في البنية المجتمعية. إلا أن هذا النموذج، القائم على التوازن بين المكونات أكثر من اعتماده على قاعدة الأغلبية، أفرز إشكالات مرتبطة بضعف فاعلية النظام السياسي وصعوبة إنتاج حكومات قوية قادرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل، في ظل اشتراط التوافق بين القوى الرئيسة لضمان تشكيل السلطة واستمرارها. (الزبيدي، 2022، ص147- 148) وقد انعكس هذا المسار في ترسيخ نمط من المحاصصة السياسية التي وزعت المناصب العامة على أساس الانتماءات القومية والمذهبية، بدءاً من الرئاسات الثلاث وصولاً إلى مختلف مؤسسات الدولة.

**9- العشائر وإشكالية بناء الدولة في العراق بعد 2003** شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية عميقة تمثلت في إعادة تشكيل النظام السياسي وبناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة، وقد رافق هذه المرحلة دخول فاعلين اجتماعيين تقليديين، وفي مقدمتهم العشائر، إلى المجال السياسي بصورة أكثر وضوحاً وتأثيراً. وقد ارتبط هذا الحضور بتفاعلات معقدة بين الدولة والمجتمع، إذ سعت بعض القوى السياسية إلى الاستفادة من البنى العشائرية في تعزيز حضورها السياسي وتوسيع قواعدها الاجتماعية، في حين برزت العشائر بوصفها أحد المكونات المؤثرة في مسار التحول السياسي، كما شهدت هذه المرحلة مشاركة واسعة للمجتمع العراقي في الاستحقاقات الانتخابية، ومنها الاستفتاء على الدستور عام 2005، الذي عُدّ محطة مهمة في مسار إعادة بناء الدولة، بوصفه وثيقة تنظيمية للعلاقة بين مكونات المجتمع والدولة، وما ترتب عليه من إتاحة المجال أمام فئات اجتماعية متعددة، بما فيها العشائر، للمشاركة في الحياة السياسية والترشح للمؤسسات التمثيلية.

(الزهيري، 2020، ص 226- 227) وفي الوقت نفسه، استمرت العشائر في أداء أدوار اجتماعية تقليدية تتعلق بحماية الأفراد وتنظيم العلاقات الداخلية، وهو ما جعلها فاعلاً اجتماعياً حاضراً في بنية المجتمع العراقي، وفي الوقت ذاته طرفاً يتفاعل مع مؤسسات الدولة الحديثة. وقد انعكس هذا التداخل بين الدورين الاجتماعي والسياسي على طبيعة عملية بناء الدولة في العراق المعاصر، في ظل سعي مختلف القوى السياسية، سواء داخل السلطة أو خارجها، إلى كسب دعم البنى الاجتماعية التقليدية، وفي مقدمتها العشائر، بما يعكس استمرار تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية.

**المطلب الثاني: التنوع المجتمعي في مسار الاندماج الوطني وانعكاسات التحولات السياسية على استقرار الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين مكوناتها.**

**أولاً: التنوع المجتمعي في مسار الاندماج الوطني.**

يمثل التنوع في المجتمع ظاهرة تاريخية ملازمة لمعظم المجتمعات، وليس استثناءً في الحالة العراقية، يُعدّ التنوع المجتمعي في العراق من السمات التاريخية والحضارية البارزة التي ميّزت بنيته الاجتماعية عبر مختلف المراحل، إذ يضم المجتمع العراقي طيفاً واسعاً من المكونات الدينية والقومية مثل المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين، إلى جانب العرب والكرد والتركمان والشبك وغيرهم. وقد شكّل هذا التنوع جزءاً أصيلاً من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي للبلاد، وليس مجرد تعدد سكاني عابر، ويعكس هذا التعدد عمق الهوية العراقية المركبة، التي تأسست على التداخل بين المكونات المختلفة وتفاعلها التاريخي، ما جعل من إدارة هذا التنوع أحد العناصر الأساسية في فهم طبيعة الدولة والمجتمع في العراق، وأحد التحديات المستمرة في مسار بناء الهوية الوطنية الجامعة. (العكيلي، 2025،ص 17)

إذ لا تعد التعددية في حد ذاتها مصدر أزمة، بل إن الإشكال الحقيقي يكمن في كيفية إدارتها وآليات التعامل معها داخل الإطار السياسي والدولي، فحين تُدار التعددية بسياسات شمولية أو إقصائية، تتحول من عنصر إثراء اجتماعي إلى عامل توتر يهدد السلم والاستقرار، بينما يؤدي إدماجها ضمن منظومة مواطنة عادلة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وفي الحالة العراقية، ومنذ نشأة الدولة الحديثة عام 1921، ظل التعامل مع التنوع الثقافي مرتبطاً بطبيعة النظام السياسي والنخب الحاكمة، حيث انعكس هذا التنوع في السياسات العامة وآليات إدارة الدولة أكثر مما انعكس في بناء هوية وطنية جامعة. وقد أسهم ذلك في ترسيخ علاقة غير متوازنة بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية، جعلت من إدارة التنوع أحد أبرز التحديات البنيوية في مسار بناء الدولة واستقرارها. ( آل خضر اغا والدليمي، 2024، ص 359)

وعليه، يمكن القول إن مسار الاندماج الوطني في العراق لا يتحدد بوجود التنوع المجتمعي ذاته، وإنما بقدرة الدولة على تحويل هذا التنوع إلى عنصر قوة داعم للاستقرار، من خلال سياسات عادلة قائمة على المواطنة وتكافؤ الفرص. وفي المقابل، فإن استمرار اختلال إدارة هذا التنوع يكرّس حالة من الانقسام بين مكونات المجتمع، ويضعف من فاعلية الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي يجعل بناء الدولة الحديثة في العراق مرتبطاً بشكل مباشر بمدى نجاحها في تحقيق التوازن بين الاعتراف بالتعددية وإرساء مشروع وطني موحد قادر على استيعابها.

**ثانياً: انعكاسات التحولات السياسية على استقرار الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين مكوناتها**

شهدت البيئة العراقية، من منظور بناء الدولة، سلسلة من التحولات والإخفاقات المركبة التي امتزجت فيها عناصر القوة الناعمة بالقوة الصلبة، الأمر الذي جعل مسار التطور السياسي والمؤسسي مساراً غير مستقر، فمنذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، دخل العراق مرحلة من التراجع المؤسسي الشامل، رافقها انحدار قيمي انعكس على بنية الدولة والمجتمع معاً، وقد شكّلت حرب الخليج الأولى وما تلاها من أزمات متتابعة بداية هذا المسار، لتأتي العقوبات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي وتعمّق حالة الانعزال والتدهور، وصولاً إلى مرحلة ما بعد 2003 التي شهدت مزيداً من التفكك المؤسسي، بما جعل عملية بناء الدولة الحديثة تواجه تحديات بنيوية معقدة وممتدة (كاطع وعلوان وآخرون، 2020، ص 72)

وفي السياق ذاته، عانى العراق تاريخياً من أزمات سياسية متكررة ارتبطت في مراحل مختلفة بتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية أو هيمنة أنماط الحكم الاستبدادي. ورغم التحول إلى النظام الديمقراطي بعد عام 2003، فإن الواقع السياسي ظل يواجه تحديات بنيوية عميقة، تمثلت في ميل الطبقة السياسية إلى بناء السلطة أكثر من بناء الدولة، وهو ما انعكس سلباً على مستوى الاستقرار السياسي والمؤسسي، وقد أدى هذا الاتجاه إلى إضعاف مشروع الدولة، حيث أصبحت المنافسة السياسية تدور حول المكاسب الحزبية وتقاسم النفوذ، بدلاً من التركيز على بناء مؤسسات فاعلة ومستدامة، الأمر الذي جعل الخطاب السياسي المتعلق ببناء الدولة أقرب إلى الشعارات منه إلى التطبيق الفعلي (الزبيدي، 2022، ص 7).
وبناء على ذلك، شهد النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 تحولاً بنيوياً تمثل في الانتقال من نظام شمولي مركزي إلى نظام تعددي قائم على المحاصصة السياسية والتوافق بين المكونات. غير أن هذا النمط في إدارة السلطة انعكس سلباً على استقرار النظام السياسي، نتيجة توزيع المناصب على أسس قومية ودينية ومذهبية، مما أضعف وحدة القرار وأدى إلى تراجع الانسجام المؤسسي داخل بنية الدولة. كما أسهم ذلك في تكريس منطق التنافس بين المكونات داخل العملية السياسية، وتحويلها إلى ساحة لتقاطع المصالح بدل أن تكون إطاراً لتحقيق المصلحة الوطنية الجامعة. وفي ظل هذا الواقع، تراجع الأداء السياسي وضعف النضج الديمقراطي، لتبقى عملية بناء نظام ديمقراطي مستقر في العراق محاطة بتحديات مستمرة تعيق ترسيخ الاستقرار السياسي والتنمية المؤسسية (دبعون ومظلوم، 2023، ص 5-6).
ومن خلال ما تقدم يتبين أن إشكالية بناء الدولة والتكوين الوطني في العراق المعاصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة التفاعلات بين الدولة ومكونات المجتمع في ظل التعددية المجتمعية والتحولات السياسية التي أعقبت عام 2003، فقد أفرزت هذه التحولات مساراً معقداً لإعادة تشكيل بنية الدولة ومؤسساتها، تداخلت فيه الجهود الرامية إلى ترسيخ النظام السياسي الجديد مع تحديات تتعلق بإدارة التنوع المجتمعي وتعزيز مفهوم المواطنة والهوية الوطنية الجامعة. وقد أسهم ذلك في إبراز حجم التحديات التي تواجه عملية الاندماج الوطني واستقرار البناء المؤسسي للدولة، وبناء على ذلك فأن نجاح مشروع بناء الدولة في العراق لا يرتبط فقط بإعادة هيكلة المؤسسات السياسية، بل يتطلب بالأساس ترسيخ قواعد المشاركة الوطنية العادلة، وتفعيل مبدأ المواطنة بوصفه الإطار الجامع لمختلف مكونات المجتمع، بما يحد من تأثير الانتماءات الفرعية في المجال السياسي.

**أولاً: النتائج**

١. أن مسار بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 ارتبط بتعقيدات التعددية المجتمعية، حيث تحولت هذه التعددية من عنصر إثراء اجتماعي إلى مصدر إشكال سياسي في ظل ضعف إدارة التنوع وغياب مشروع وطني جامع .
٢. أن التحولات السياسية التي أعقبت 2003 لم تنجح في ترسيخ دولة المواطنة، إذ تم الانتقال إلى نظام سياسي تعددي شكلي، لكنه قائم عملياً على منطق المحاصصة، ما أضعف مؤسسات الدولة وأثر على كفاءتها واستقرارها .
٣. أن الهوية الوطنية في العراق تعرضت لتراجع ملحوظ أمام تصاعد الهويات الفرعية (القومية والمذهبية والحزبية)، الأمر الذي انعكس سلباً على مسار الاندماج الوطني .
٤. أسهم ضعف المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب الاستقرار السياسي، في إعادة إنتاج الأزمات بدل معالجتها، مما جعل عملية بناء الدولة عملية متعثرة وغير مكتملة، كما أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق ما زالت تعاني من عدم التوازن، حيث لم تنجح الدولة في التحول إلى كيان تعبيري جامع عن المجتمع، بل بقيت في كثير من المراحل منفصلة عنه أو فوقه .

**التوصيات**

١. تعزيز العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع من خلال دعم المجتمع المدني، بما يسهم في خلق بيئة رقابية ومشاركة فاعلة في صنع القرار.

٢. ضرورة تعزيز مفهوم المواطنة بوصفه أساساً لبناء الدولة، من خلال ترسيخ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بعيداً عن الانتماءات الفرعية .
٣. إعادة النظر في نظام المحاصصة السياسية تدريجياً، والانتقال نحو نظام يعتمد الكفاءة والجدارة في شغل المناصب العامة لضمان فاعلية مؤسسات الدولة .
٤. تقوية مؤسسات الدولة الدستورية والقانونية بما يضمن استقلاليتها واستقرارها، ويحد من هيمنة التوازنات السياسية الضيقة على قراراتها، العمل على استقرار النظام السياسي عبر ترسيخ قواعد ديمقراطية واضحة وفعالة تقلل من الأزمات الناتجة عن التوافقات المؤقتة والصراعات السياسية.

**قائمة المصادر:**

١. أل خضر اغا، خالد محمود حمي، دور الحكومات العراقية المتعاقبة في إدارة التنوع الثقافي، وقائع المؤتمر العلميكلية الأمام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية، مج16، العدد 4، الجزء 2، 2024.
٢. بن جيلالي، محمد أمين، بناء الدولة: المفهوم والنظرية واسئلة الراهن، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
٣. حيدر، محمود، الدولة فلسفتها وتاريخها من الأغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية (العتبة العباسية المقدسة)، الطبعة الأولي، 2018.
٤. رسول، عابد خالد، سمين، سامان شكر، أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي ووظائفه (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مج4، ع7, 2021.
٥. الزبيدي، طارق عبد الحافظ، أزمات بناء الدولة في العراق بعد العام 2003، مجلة بحوث الشرق الأوسط، السنة 48، 2022.
٦. الزهيري، فلاح خلف كاظم، العشيرة واستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق ما بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 64، 2021.
٧. الزهيري، فلاح كاظم خلف، المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003 التمكين وحدود الشراكة الوطنية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مج3، ع42، 2021.
٨. ساحل، مخلوف، (2014)، إشكالية مكانة الدولة الوطنية ومستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، العدد الأول، 2014.
٩. سعد، رياض، الدولة والمجتمع في العراق الحديث: جذور القطيعة وإشكالية الشرعية، https://kitabat.com .
١٠. سلامة، ياسر علي إبراهيم، بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة الجامعة العراقية – المجلة الأكاديمية العلمية، 2021.
١١. العبادي، علي مراد، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام 2003، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولي، 2015.
١٢. عبد الحسين، نرجس علي، الشباب والتعددية الحزبية في العراق: دراسة تحليلية في سيولوجيا السياسة، المؤتمر الدولي التاسع لكلية الآداب، مج17، العدد3.
١٣. عبد الرضا، أسعد طارش، كاظم، أحمد عدنان، إشكالية إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 65- 96، 2024.
١٤. عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 75، 2023.
١٥. عبد دبعون، حسون، مظلوم زينب علي، أثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية ا لبشري في العراق، امعة القادسية- كلية الآداب، 2023.
١٦. العكيلي، أسيل، الإقليات في العراق وتوظيف هذا الملف كقوة ناعمة من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية، هيئة الحشد الشعبي، مديرية الإعلام العامة، 2025.

١٧.علي، إيناس عبد السادة، كاطع، سناء كاظم وآخرون، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع: العراق بعد العام 2003، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، العدد5، 2020.
١٨.فراتي، محمد رضا، افشين زركر وآخرون، بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة أمام بناء الدولة والأمة في العراق ما بعد 2003، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2022.
١٩.مري، عقبة، مظاهر أزمة إعادة بناء الدولة في العرق بعد 2003 بين مآلات الانقسام وإمكانات إعادة التأسيس، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج9، 2025.
٢٠.مشاقبة أمين، المعتصم بالله العليوي، الإصلاح السياسي والحكم ارشد: إطار نظري، عمان، مطبعة السفير، 2010.
٢١.نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2022.
٢٢.هشام عز الدين مجيد، أحمد عدنان كاظم الكناني، إعادة بناء الدولة الأمة ... دراسة تحليلية، مجلة الدراسات الدولية، ع91، مج 23، 2022.
٢٣.والي، رسل علي، خضير، حمزة، التعددية الثقافية والتعايش المجتمعي في العراق بعد 2003 رؤية تحليلية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، مج2، ع22، 2026.